الأمم المتحدة

DP/CF/SSC/5

Distr.: General
16 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤

٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نيويورك

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إطار العمل الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠١٤-٢٠١٧

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٢
ثانيا - تحليل الحالة	٥-١١	٣
ثالثا - نتائج التعاون الماضي والدروس المستفادة	١٢-١٨	٥
رابعا - البرنامج المقترح	١٩-٣٦	٨
خامسا - إدارة البرنامج، ورصده وتقييمه	٣٧-٤٠	١٨
مرفق - إطار النتائج والموارد		٢٠

070114 060114 13-62175X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – تشدد وثيقة نيروبي الختامية على أن ”التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطته يجب أن تحددهما بلدان الجنوب وأن يستمر الاسترشاد في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها والاستقلالية والمساواة وعدم فرض الشروط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة“ (A/RES/64/222، الفقرة ١١). وعلى الأمم المتحدة التزام بالمساعدة في تعزيز العلاقات التعاونية بين البلدان النامية بفضل قدرتها على الدعوة لعقد الاجتماعات، وتأثيرها العالمي، وتواجدها القطري، ودرايتها التقنية وعدم تحيزها. وهذا يصدق في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد شهدت السنوات الأخيرة التزامات مكثفة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بدءا من تزايد عدد أصحاب المصلحة جنبا إلى جنب مع تنامي الطلب من البلدان النامية لدعم القدرات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢ – وشدد تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ٤ سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/67/93-E/2012/79) على ”ضرورة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في عملية تفكير أكثر استراتيجية بشأن السياسات وآليات التمويل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب“. وهذا يتضمن، في جملة أمور، تعزيز الإطار المؤسسي الحالي المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية، وتحويله من مسألة تولي اهتماما خاصا إلى طريقة للبرمجة المنتظمة واليومية وتنفيذ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق المنظومة“.

٣ – وقد وضع البرنامج الإنمائي التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب سياساته وبرامجه في خطته الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧، بغية استغلال تزايد حجم الشراكات، والتكنولوجيات، والشبكات والحلول العملية الموجودة في جميع بلدان الجنوب على الصعيد العالمي من أجل دفع عجلة التنمية البشرية. وعندما وضع البرنامج استراتيجيته المؤسسية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التزم أيضا بتكثيف دعمه لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتمكينه من أن يؤدي بصورة أكثر فعالية لمهمته المتعلقة بتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنيابة عن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٤ – وعندما غيرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب اسم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى ”مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب“ بمقررها ١/١٧ لعام ٢٠١٢، أعربت الدول الأعضاء عن التزامها بدعم

وتعزيز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق المنظومة كأولوية رئيسية في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعد العالمية، والإقليمية والوطنية. وبناء على ذلك، أعد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب 'إطار عمل استراتيجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب' للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. والإطار الاستراتيجي الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مصمم بهدف تقديم دعم متعدد المستويات للدول الأعضاء، بناء على طلبها، ولمنظومة الأمم المتحدة بأكملها دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق التنمية الحالي الملئ بالتحديات، والمتسم بتحولات هامة في ساحة التنمية العالمية.

ثانيا – تحليل الحالة

٥ – أدت التغيرات الاقتصادية الملحوظة على مدى العقد الماضي إلى زيادة الطلب على الشراكات فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية، والحلول على الصعد الوطنية، والإقليمية والعالمية، والالتزام الشديد بها. ومنذ بداية المشروع الرابع لإطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٩-٢٠١٣، كانت هناك طفرة هائلة في تقدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من جانب الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على حد سواء. وهذه الطفرة تأتي في أعقاب عدد من الاتجاهات الدولية التي تنعكس في تحول الأنماط الاجتماعية – الاقتصادية، مثل ظهور طبقة متوسطة جنوبية (على الأخص في الاقتصادات الناشئة)، وتغير أنماط التجارة والتراكم المالي، وزيادة عدد الاتفاقات الإقليمية والأقاليمية، وانتشار اتفاقات التجارة الحرة، والاتحادات القارية والشركات التجارية. وتمثل الطفرة أيضا رد فعل للتحديات عبر الوطنية الجديدة أمام التنمية من جراء العولمة السريعة والمتفاوتة والأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي عرَّضت للخطر القدرة المالية للشمال.

٦ – وبالترادف مع هذه الطفرة، زاد التأثير الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي لبلدان الجنوب. وفي حين تضررت بالأزمة المالية العالمية، تواصل الاقتصادات النامية نموها وما زالت تتجاوز البلدان المتقدمة النمو، حيث يتنبأ الاقتصاديون بأنه بحلول عام ٢٠٢٠، ستكون البرازيل، والصين والهند قد تجاوزت الناتج العالمي مجتمعا لألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. والانجازات السريعة ظاهرة للعيان أيضا في بلدان مثل إندونيسيا وتايلند وتركيا وجنوب أفريقيا والمكسيك، بينما تظهر اقتصادات نامية أخرى مثل بنغلاديش وتونس ورواندا وشيلي وغانا وموريشيوس تقدما كبيرا. وزادت أيضا بسرعة التجارة والاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. وشهد العقد الماضي تجارة داخل بلدان الجنوب تجاوزت الصادرات إلى الشمال

وحققت مكاسب بنسبة بلغت في المتوسط ١٧,٥ في المائة سنويا، حتى مع استبعاد القوة الكبيرة للصين. وازدادت أيضا الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وارتفعت بنسبة ٢٠ في المائة إلى ٢٦ بليون دولار في عام ٢٠١٢، مع أن هذه الاستثمارات وجهت في المقام الأول إلى الصناعات الاستخراجية والهياكل الأساسية اللازمة لتصدير المعادن ومنتجات النفط. وتشهد أيضا ثروة الأسر المعيشية في جميع بلدان الجنوب تحسنا هاما، حيث من المتوقع أن تتجاوز ٦٠٠ مليون أسرة معيشية في بلدان الجنوب دخلا سنويا للفرد يبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار بحلول عام ٢٠٢٥.

٧ - وظهرت أيضا بلدان الجنوب كشركاء رئيسيين في تعزيز الاستدامة البيئية والالتزام بالمعايير الدولية لضمان أن تكون المعاملات الدولية، والإقليمية والأقاليمية مستدامة بيئيا، وشاملة ومنصفة. وقد اكتسب التعاون الدولي للتنمية المستدامة بيئيا زخما في سياق تنامي قدرة البلدان المتوسطة الدخل الغنية بالطاقة والابتكارات التكنولوجية الهائلة التي يدفعها السوق وانخفاض الحواجز التجارية على حد سواء، مما أدى إلى انخفاض تكاليف المعاملات. وشهد أيضا كثير من بلدان الجنوب إنجازات غير مسبوقة في الربط الالكتروني، مما يسمح بتسارع تبادل المعلومات، والمعرفة والتكنولوجيا.

٨ - واستمرت أيضا بلدان مانحة تقليدية مثل ألمانيا، وأيرلندا، والسويد، وفرنسا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان فضلا عن مؤسسات متعددة الأطراف في إبداء التزام قوي تجاه التعاون الثلاثي. ومن الملاحظ أيضا أن التضامن والتعاون بين بلدان الجنوب ظلا مرنين: أصبحت الآن اقتصادات ناشئة مثل البرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند مقدمة رئيسية للمساعدة الإنمائية التكميلية لبلدان الجنوب فضلا عن كونها مصادر قيّمة للمعرفة التقنية، والمعلومات والحلول الواقعية للتنمية، يجري الآن تبادلها وزيادة معدلها في أنحاء أخرى من العالم.

٩ - ومع ذلك، في حين حققت المبادرات بين بلدان الجنوب فوائد هامة في المناطق التي شهدت ركودا في النمو والتنمية طوال عقود، تتسم فوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتفاوت. فما زالت أقل البلدان نموا متخلفة عن غالبية الاقتصادات الناشئة الجنوبية وكثيرا ما تقع في نفس المناطق التي يتوقع أن تشهد قفزات كبيرة في نمو السكان على مدى هذا القرن، في حين سيكون نمو القادة التقليديين في هذه الفئة، مثل الصين والهند، قد أحرز تقدما إلى حد أبعد بكثير. وقد قدِّرت التدفقات غير المشروعة للأموال التي تستنزف الموارد من البلدان النامية بمبلغ ٩,١ تريليون دولار، مع الاحتفاظ بأجزاء هامة من ثروات الأسر المعيشية من جميع أنحاء العالم النامي في حسابات في الخارج؛ وتستمر هذه الظاهرة في تقويض تنمية

الدول التي تعمل بكامل طاقتها لتلبية احتياجات سكانها. ونتيجة لذلك، تخضع الآن الآثار الطويلة الأجل لبرامج التنمية إلى تدقيق متزايد. واستجابة لذلك، يشدد صانعو السياسات على أهمية بناء مؤسسات مرنة للاستجابة بقدر كاف لتحديات وفرص التنمية المعقدة، داعين إلى تعزيز القدرات المؤسسية وهياكل الحوكمة على الصعد الوطنية، والإقليمية والأقاليمية.

١٠ - وستدعو الحاجة إلى أن تعمل جميع هذه الهياكل معا بشكل أفضل من خلال الشراكات المعززة. وهناك جهود متزايدة تبذلها الطبقة المتوسطة الآخذة في الاتساع، والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الجنوب لإيجاد أطر عمل منهجية واستراتيجية لتحقيق قدر أكبر من الشفافية، وقدر أوسع من التمثيل، والمساءلة والفعالية في تحقيق تقدم الإنسان. وتستفيد منظمات المجتمع المدني، التي أثرت بالفعل على الشفافية العالمية ووضع القواعد المتعلقة بالمعونة، والديون، وحقوق الإنسان، والصحة وتغير المناخ، بتكنولوجيات وسائط الإعلام والاتصالات الجديدة التي جعلت من الأسهل إقامة الروابط بين النشطاء المحليين وعبر الوطنيين وتمكين الناس من تبادل الآراء والشواغل لتوليد منظورات جماعية في المجال العام العالمي.

١١ - ودفعت هذه الحالة الدول الأعضاء إلى تقديم دعم معزز على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومواضيع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وقدر أكبر من التنسيق، والشمولية، والإنصاف، والشفافية والمساءلة، بما في ذلك الرصد المنهجي للتقدم المحرز لدعم مزيد من النهج الاستراتيجية والمستدامة للتنمية. وبفضل الدعم المقدم من الدول الأعضاء، يعتبر الآن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قوة دافعة معترف بها لفعالية التنمية وطريقة تسهيل ذات أولوية لبناء القدرات في جميع مجالات سياسات وبرامج مؤسسات المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة على الصعد القطرية، والإقليمية والعالمية. ولذلك يحتل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مكانا فريدا لوضع خطة واقعية طويلة المدى تمشيا مع الولاية المنوطة به من الجمعية العامة لتعزيز، وتنسيق ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على أساس عالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق يطرح إطار العمل الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ أولوياته الرئيسية والنتائج المقترحة للتنسيق الأقوى لدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ثالثا - نتائج التعاون الماضي والدروس المستفادة

١٢ - طبقا لإطاره الرابع للتعاون، ٢٠٠٩-٢٠١٣، ركز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي كان معروفا حينذاك بالوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على ثلاثة مجالات شاملة: (أ) وضع السياسات، والبحث والدعوة؛ و (ب) تعبئة

المعرفة من أجل التعلم المتبادل؛ و (ج) الابتكار لزيادة الأثر. وخلال تنفيذ إطار العمل السابق، قام المكتب بدور هام في تمكين الدول الأعضاء من وضع قواعد وسياسات فيما بين بلدان الجنوب لإرشاد عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، تمشيا مع خطة بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لعام ١٩٧٨ ووثيقة نيروبي الختامية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والولايات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

١٣ - وقد نفذ المكتب بصورة فعالة الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ٢٠٠٩-٢٠١٣، وحقق نتائج وآثارا ملموسة. ومتشجعا بوثيقة نيروبي الختامية (الفقرة ٢٠)، أرسى المكتب بنجاح هيكله المتعدد الأطراف الثلاثي العناصر للدعم فيما بين بلدان الجنوب: الأكاديمية العالمية لتنمية بلدان الجنوب، والمعرض العالمي لتنمية بلدان الجنوب والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب. وخلال فترة إطار العمل، لم يسهم فقط عدد كبير من الشركاء في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في هيكل الدعم هذا بل استفاد أيضا بصورة فعالة بنقاط القوة والخدمات في تشجيع الدراية الفنية في تنمية بلدان الجنوب وتوثيق ونشر المعرفة وأفضل الممارسات النابعة من بلدان الجنوب من أجل (أ) المشاركة والتعلم المتبادل؛ و (ب) تسليط الأضواء على الحلول المتعلقة بالشراكات فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية الناجحة والقابلة للزيادة؛ و (ج) البحث عن التكنولوجيات المناسبة، وتقديمها ونقلها على أساس طلبها للتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، حتى الآن، اشترك حوالي ٢٥ وكالة تابعة للأمم المتحدة مع المكتب في منتجات سياساته؛ و ١٣ في منتجات معرفة الأكاديمية العالمية لتنمية بلدان الجنوب؛ و ٣٥ في أحداث المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والحلول التي سُلطت عليها الأضواء؛ و ١٥ في خدمات نقل التكنولوجيا في النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب؛ و ٩ في مبادرات متعددة المنظمات بقيادة المكتب من خلال المساهمات المالية المباشرة أو غير المباشرة.

١٤ - وهذه الأمثلة على النجاح - إلى جانب الملاحظات والتوصيات الايجابية لوحدة التفتيش المشتركة في تقريرها لعام ٢٠١٠ وبرنامج العمل لعام ٢٠١١ (A/65/34)، وتقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وتغيير اسم الوحدة الخاصة إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٢، تدل على أن الدول الأعضاء تدرك بوضوح الإنجازات الهامة

في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع الجبهات، على الصعيد العالمي وفي منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بفضل جهود المكتب التي لا تكل.

١٥ - وبرغم هذه التطورات الايجابية، ما زال يتعين القيام بالمزيد، مع ذلك. وطبقا لعدة تقييمات وتقارير، بما في ذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١١ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)، ما زال يتعين على منظومة الأمم المتحدة ككل أن تدرك إمكاناتها الكاملة في تعزيز التعاون الإنمائي بسبب، على سبيل المثال، البرامج المجزأة المخصصة الغرض والافتقار إلى الإبلاغ والرصد بصورة منهجية.

١٦ - وبالمثل، فإن تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، يلقي الضوء على دعم المكتب للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصرا بالغ الأهمية في الجهود المبذولة لتسهيل وضع السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويشير التقييم أيضا إلى الحاجة إلى ترجمة الفوائد القصيرة والمتوسطة الأجل إلى نتائج مستدامة طويلة الأجل على أساس الابتكار من أصحاب المصلحة في بلدان الجنوب، والإعراب عن الرأي والمشاركة بقدر أكبر من جانب المشتركين من خلال أدوات وإرشادات تنفيذية محددة، والتزامات مالية أقوى وأمتن من جانب أصحاب المصلحة والشركاء ذوي الصلة، وإطار عمل وآليات إبلاغ أقوى لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيدين الإقليمي والقطري.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تدل الخبرة على أن التحدي الحقيقي في زيادة معدل التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمن إلى حد كبير في اعتماد نهج أكثر انتظاما بدلا من الدعم المخصص الغرض للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتقديم البرنامج الإنمائي خلال فترة خطته الاستراتيجية المقبلة مشروعا جديدا، ”طريقة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي“، سيمكن بدون شك المنظمة، ومن الممكن، الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة ليدعم بصورة فعالة مبادرات التكامل المتعدد البلدان أو الإقليمي. بيد أن الأهم من ذلك هو الخطط التعاونية التي تضعها البلدان النامية ذاتها. ويتمثل أحد استنتاجات العمل الذي نفذه المكتب على الصعيدين الإقليمي والوطني في أن الجهود المنهجية للدعوة وتنمية القدرات تمثل مجالات يمكن أن تضيف فيها الأمم المتحدة قيمة في دعم خطط التعاون الفردي للدول الأعضاء والتعاون المشترك فيما بين بلدان الجنوب. وأحد أهم الأهداف التي يسعى المكتب إلى تحقيقها بموجب إطاره الجديد سيتمثل لذلك في تمكين وكالات الأمم المتحدة من دعم المؤسسات الوطنية على نحو أفضل لتعزيز قدرتها للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ولتحقيق هذا الهدف، سيدعم الإطار الاستراتيجي، من بين أمور أخرى، تعزيز قدرة الممثلين الإقليميين للمكتب لدعم الكيانات المسؤولة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعد الوطنية، ودون الإقليمية والإقليمية في تعاون وثيق مع المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي، والمديرين القطريين وأفرقة المديرين الإقليميين فضلا عن مراكز الخدمة الإقليمية، في إطار ترتيبات مصفوفة واضحة.

١٨ - وإطار العمل هذا مصمم ليدعم بما فيه الكفاية اللجنة الرفيعة المستوى في تعزيز الفعالية والكفاءة الشاملين للجنة ولمؤسسات الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية والهيئات التشريعية الأخرى العاملة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والقيام في الوقت ذاته بتسهيل شبكة المديرين العامين الوطنيين للتعاون الإنمائي وكيانات التنسيق ذات الصلة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المتوقع أنه بموجب الإطار الاستراتيجي الجديد هذا، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ستكون جهود تعبئة الموارد التي يبذلها المكتب موجهة إلى الصعيد العالمي لزيادة حلول التنمية الجنوبية التي تدعمها مختلف مؤسسات الأمم المتحدة والشركاء الآخرون.

رابعا - البرنامج المقترح

الاعتبارات الاستراتيجية

١٩ - يعتمد البرنامج المقترح على توجيهات السياسة العامة من الجمعية العامة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمقررات ذات الصلة والتزامات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢، والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. والبرنامج متسق أيضا مع المبادئ، والأولويات والأهداف المنصوص عليها في خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، يستجيب البرنامج إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة المذكورة آنفا فضلا عن مناقشات خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/17/3)، والخطط الاستراتيجية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، والوكالات المتخصصة، والصناديق والبرنامج فضلا عن اللجان الإقليمية.

٢٠ - وبصورة أكثر تحديدا، يتمثل الغرض العام للإطار الاستراتيجي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في تمكين منظومة الأمم المتحدة من تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا للمبادئ المنصوص عليها في وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/RES/64/222). وفي هذه الوثيقة، دعا رؤساء الوفود والممثلون السامون للحكومات منظومة الأمم المتحدة إلى إعادة تنشيط دعمها وتشجيعها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بما يلي:

(أ) إدماج الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياسات مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وعملها التنفيذي؛

(ب) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز قدراتها لتحقيق أقصى قدر من فوائد وآثار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف الإطار الإنمائي العالمي لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) تحديد المجالات التي سيرتب فيها دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكبر الأثر من خلال التعلم المتبادل دعما لتبادل المعرفة، ومن ثم التمكين من تكرار الحلول الإنمائية الفعالة وزيادتها؛ و

(د) تنسيق الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا لخطط التنمية الوطنية وولايات كل منها بغية تحقيق نتائج عملية، مع الأخذ في الحسبان النهُج المتبعة فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالتنمية والعمل الإنساني.

٢١ - وسيركز المكتب في الإطار الاستراتيجي على المجالات التي يمكن أن يسهم فيها بأكبر قدر من الفعالية، على النحو الذي أشار إليه استعراض وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2011/3)، متصرفا بناء على ولايته بتقديم الدعم لـ: وضع السياسات العالمية وسياسات الأمم المتحدة والدعوة؛ والتنسيق والتيسير فيما بين الوكالات؛ وأداء دور حفاز للآليات الابتكارية؛ وتعزيز الشراكات الشاملة وتعبئة الموارد من الكيانات العامة والخاصة على حد سواء لدعم التعاون المتعدد الوكالات تنفيذا للتوصيات الواردة في وثيقة نيروبي الختامية؛ ودعم تبادل المعرفة، والربط الشبكي وتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال مراكز التفوق الجنوبية.

الشراكات الاستراتيجية

٢٢ - لا يمكن أن يكون دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فعالا إلا عندما تحترم جميع المنظمات ذات الصلة ولاية بعضها البعض ومجال الكفاءة وتكمل الواحدة نقاط قوة الأخرى مع أداء دور كل منها الرئيسي. والمكتب، المكلف من الجمعية العامة بوصفه قائما بدور الداعية، والمروج، والميسر والإعلامي على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يوفر للدول الأعضاء وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء فيما بين بلدان الجنوب سياسة يدفعها الطلب ودعما مؤسسيا بدون تكرار مجالات الاختصاص القطاعية و/أو المواضيعية الخاصة بمؤسسات الأمم المتحدة على النحو المنوط بها من مجلس إدارة كل منها. وعلى سبيل المثال، تندرج مجالات التخصص القطاعية والمواضيعية ضمن اختصاص مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة. ولذلك تقع مسؤولية الدعم القطاعي، والتنظيمي، والخاص بالمنطقة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على عاتق جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ووكالاتها المتخصصة، وصناديقها وبرامجها فضلا عن اللجان الإقليمية وفقا لولاية كل منها ومجالات اختصاصها.

٢٣ - ومن خلال الإطار الاستراتيجي، سيستغل المكتب نقاط قوته النسبية، ونقاط قوة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ولا سيما قوة البرنامج الإنمائي كمدير لنظام المنسقين المقيمين من أجل تحسين التنسيق والعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٤ - وعلى الصعيد الوطني، سيتولى المنسقون المقيمون قيادة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لزيادة إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي عند تطبيقهم للمبادئ التوجيهية والأدوات الأخرى التي يقدمها المكتب.

٢٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، سيدعم المكتب الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبرنامج الإنمائي بوصفه مدير نظام المنسقين المقيمين، وسيضمن وجود إدارة مصفوفة في جميع الحالات لمسؤولي المكتب.

٢٦ - وبصورة أكثر تحديدا، سينصب تركيز تيسير المكتب ودعمه على الصعيد الإقليمي على إنشاء أو تعزيز ثلاثة عناصر:

(أ) دعم مكاتب المنسقين المقيمين في تنسيقهم لمنظومة الأمم المتحدة على أرض الواقع لتلبية احتياجات مراكز التنسيق الحكومية الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(ب) بوابات تعاون فيما بين بلدان الجنوب قائمة على الإنترنت ومملوكة إقليميا للحصول في الوقت الحقيقي على المعلومات المتعلقة ببلدان الجنوب والمتصلة بالشبكة العالمية التي ييسرها المكتب؛ و

(ج) مرفق تمويل إقليمي لكي تجري منظومة الأمم المتحدة تنسيقا أفضل للمبادلات الزائدة للحلول، والتكنولوجيات والدراية الفنية فيما بين بلدان الجنوب، التي يمكن تنظيمها كنوافذ في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٧ - وعلى الصعيد العالمي، تمشيا مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، سيعمل المكتب مع البرنامج الإنمائي لدعم قدرته على جمع وتحليل وتوفير سُبل الحصول على البيانات المتعلقة بمن هو وما هو وأين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيحسن أيضا توعيته وتقديم الدعم للحوار المتعلق بالسياسات فيما بين بلدان الجنوب وبناء توافق الآراء مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في الحكومات، والمجتمع المدني، والوسائط الأكاديمية والقطاع الخاص. وسيعيد المكتب أيضا تنظيم برامجه الرئيسية القائمة المصممة لهذا الغرض.

٢٨ - وبوجه عام، يتفق الإطار الاستراتيجي مع الأولويات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبناء شراكات عالمية شاملة وأقوى بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجموعة الـ ٧٧، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة الـ ٢٠، وكيانات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرون ذوو الصلة. والمكتب ملتزم بأن يدعم ويشرك منهجيا المنظمات الأعضاء المعنية في مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب الأمم المتحدة للشراكات، ومبادرة الاتفاق العالمي وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك البنك الدولي، تمشيا مع مبادرة ”توحيد الأداء“.

الأهداف والنتائج

٢٩ - وتمشيا مع دوره التوجيهي لتشجيع خطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيعمل المكتب بصورة وثيقة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة التي لديها الولاية لتنمية القدرات ومع الشركاء الآخرين ذوي الصلة لتحقيق الأهداف والنتائج التالية. ويعتمد الإطار الاستراتيجي للمكتب، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على ثلاثة أهداف شاملة ترمي إلى إحداث التغييرات التالية في مستوى الأثر:

(أ) الهدف ١. بيئة فعالة مساعدة للسياسات تسمح للشركاء بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمشاركة فيهما كعنصر مكمل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب؛

(ب) الهدف ٢. امتلاك الشركاء الجنوبيون الآليات والقدرات المؤسسية لإدارة، وتنسيق وتنفيذ مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نحو متسم بالكفاءة والفعالية؛ و

(ج) الهدف ٣. مبادرات ابتكارية يمتلك الجنوب زمامها وتضم شركاء متعددين تؤدي إلى زيادة الأثر الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣٠ - وبالتوازي مع هذه الأهداف الشاملة ترد ثلاث نتائج مترابطة للمكتب:

النتيجة ١. عمليات معززة متعددة الأطراف لصنع السياسات فيما بين بلدان الجنوب تنهض بالمنظورات الجنوبية، وخطة التنمية والنهج في العمليات الرئيسية الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات وتعزز ترابط وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣١ - وفي الدورة السابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سلمت الدول الأعضاء بأن اللجنة هيئة حكومية دولية رئيسية في منظومة الأمم المتحدة لاستعراض وتقييم التقدم على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفي دعمهما. وفي هذا السياق، أكدت استمرار الحاجة لتقييم فعالية عمل اللجنة الرفيعة المستوى وعملياتها. وفي الدورة ذاتها، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا يتضمن توصيات محددة لتعزيز المكتب.

٣٢ - وعلى هذا الأساس، تهدف نواتج الأنشطة الرامية إلى تحقيق النتيجة ١ إلى ما يلي:

(أ) تمكين الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة من اتخاذ قرارات ووضع سياسات مدروسة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكي تنعكس الخطة والمنظورات والنهج فيما بين بلدان الجنوب في عمليات رئيسية حكومية دولية ومشتركة بين الوكالات وفي وثائق ختامية. وهذه تتضمن مقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقرارات الجمعية العامة ومجالس إدارة مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى فضلا عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والسياسات، والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة والبرامج الدولية للتعاون الإنمائي. وعند تقديم خدمات السكرتارية للجنة الرفيعة المستوى، سيوفر المكتب للدول الأعضاء بحثا وتحليلا قائمين على

الأدلة بشأن اتجاهات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والفرص المتاحة لهما والتحديات أمامهما من خلال تقارير تعد بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك التقارير السنوية للأمين العام بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتقارير التي تقدم كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وموجزات السياسات، والبيانات العامة، والرسائل الإخبارية الالكترونية المتعلقة بالدعوة، ومجلة *Southern Innovator* ومنشورات أخرى كثيرة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حسبما تسمح الموارد. وسوف يستجيب المكتب أيضا للعدد المتنامي من الجهات الفاعلة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتنظيم حوار للسياسات القائمة على القضايا فيما بين بلدان الجنوب بعقد اجتماعات دورية لصانعي السياسات، والخبراء والمتخصصين في مجال التنمية. وسيضمن أن يكون هذا الحوار مستنيرا بدراسات دقيقة، وورقات معلومات أساسية وتقارير معدة بتعاون وثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء المعنيين الآخرين؛

(ب) تقديم خدمات السكرتارية للجلسات الرئيسية والاجتماعات الأخرى للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومكتبها ومجالس إدارة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة. يلتزم المكتب بتقديم الدعم للجنة الرفيعة المستوى للاضطلاع بعملها بفعالية على أساس المشاورات الواسعة النطاق بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وبناء على طلبها، سيساعد المكتب، على سبيل المثال، اللجنة الرفيعة المستوى في تلبية الاحتياجات لتحسين فعاليتها على النحو المطلوب في مقررها ١/١٧؛

(ج) تقديم الدعم لإدماج النهج القائمة بين بلدان الجنوب بقدر أكبر في السياسات العالمية والأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. سيعد المكتب مذكرات توجيهية وكتيبات تدريب للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لتيسير إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأدوات التخطيط والبرمجة الأخرى، في تعاون وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية وكلية موظفي الأمم المتحدة. وكما شجعته اللجنة الرفيعة المستوى في اجتماعها المعقود بين الدورات في عام ٢٠١٣، سيعزز المكتب استخدام إطار عمل الأمين العام للمبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/17/3) وسيستكمل الوثيقة دوريا على أساس الدروس المستفادة من خلال تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لها؛ و

(د) تعزيز ترابط وتنسيق دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بتنسيق التفاعلات المادية والالكترونية فيما بين الوكالات والتعاون للاستفادة بالدراية الفنية القطاعية، والخبرات والمزايا النسبية لكل منظمة عندما تطبق على التنمية نهجا قائمة فيما بين بلدان الجنوب تلبي احتياجات البلدان النامية. وستعتمد هذه المبادرة على العمل الجاري بالفعل لإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في حلقات العمل وإحداث التعلم الأخرى التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية وكلية موظفي الأمم المتحدة لمسؤولي التنسيق في الأمم المتحدة والموظفين الآخرين على الصعيدين القطري والإقليمي. وسيجري سنويا تنظيم الاجتماعات المشتركة فيما بين الوكالات لتشجيع الدعم المشترك للمبادرات عبر الوطنية ولتبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة الإنمائية والنتائج التي تحققها المنظمات المختلفة من خلال نماذج أعمال كل منها في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيواصل المكتب دعوته للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأحداث والعمليات الرئيسية، بما في ذلك يوم الأمم المتحدة السنوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بإبراز المساهمات ونتائج التنمية الجلية التي تحققت عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لتقديم حجج قوية لاستمرار تطبيق النهج القائمة فيما بين بلدان الجنوب على التنمية. وسيكون هناك تأكيد مجدد على تشجيع الأخذ بنهج نظامية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال نشر المعلومات المتعلقة بنظم الابتكار الوطنية والمواضيعية الفعالة لتشجيع جميع الشركاء للانتقال أبعد من تبادل المعرفة المعزولة، والعرضية، التي اقتصرت في الماضي على الجولات الدراسية، والتدريب، واستخدام الخبراء التقنيين ورعاية المشتركين من البلدان لحضور المنتديات الدولية أو الإقليمية، على النحو المشار إليه في تقييم البرنامج الإنمائي.

النتيجة ٢. تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لبدء، وإدارة، وتنسيق وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة فعالة.

٣٣ - في وثيقة نيروبي الختامية، تشجع الدول الأعضاء ”مراكز الخبرة الرفيعة، وكذلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، على إقامة صلات أوثق فيما بينها، وذلك بدعم من الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (الآن مكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب)، بما في ذلك من خلال أكاديميتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب“. وبالمثل، في الدورة السابعة عشرة

للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٢، أقر الاتحاد الأوروبي بأن ”المكتب قد أفلح في إيجاد حيز يمكن فيه للجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والدول الأعضاء، والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الإنمائية غير الحكومية أن تقيم شراكات شاملة من أجل التنمية الفعالة“. وسلم الأمين العام أيضا في تقريره بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ٤ سنوات (A/67/93-E/2012/79)، بأن المكتب ”أنشأ هيكلا متعدد الأطراف ثلاثي العناصر فيما بين بلدان الجنوب ليتيح لجميع أصحاب المصلحة إقامة شراكات شاملة فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي“.

٣٤ - وعلى أساس سجل الأداء المذكور أعلاه، تهدف نواتج الأنشطة الرامية إلى تحقيق النتيجة ٢ إلى إتاحة هيكل الدعم المتعدد الأطراف الثلاثي العناصر فيما بين بلدان الجنوب بصورة منهجية للدول الأعضاء، ومؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والشركاء الجنوبيون الآخرون، بما في ذلك المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لتمكينهم من القيام بما يلي:

(أ) الاستفادة بصورة فعالة بخدمات الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للقيام بصورة منهجية بتحديد، وتوثيق وتبادل خيارات السياسات الوطنية الناجحة والحلول الإنمائية والدراية التقنية بالاشتراك مع جميع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسينصب التركيز على الحلول التي ساعدت البلدان بصورة فعالة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق، وللمشاركة في مناقشات بشأن خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويرمي الهدف أيضا إلى ضمان أن يحدث تحديد وتبادل خيارات السياسات، والمعرفة والدراية الفنية على نحو مدفوع بالطلب، ومنهجي، ومستدام، ومنصف وشفاف، يمكِّن جميع المشاركين من الاستفادة على قدم المساواة من تلك المبادلات؛

(ب) الاستفادة بصورة فعالة بخدمات المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب و/أو المعارض الإقليمية/المواضيعية لإلقاء الضوء بانتظام على الحلول الإنمائية النابعة من الجنوب والقابلة للزيادة وتكوين شراكات ابتكارية لزيادة أثرها الإنمائي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيعمل المكتب بتنسيق وثيق مع الشركاء الرئيسيين والوكالات المضيفة، والحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني في جميع مناطق الجنوب. وسينظم أيضا منتديات للمديرين العامين للتعاون الإنمائي لتعزيز الحوار غير الرسمي والتعلم المتبادل، مسهما بذلك في إقامة الشراكات وتيسيرها وبناء توافق الآراء في جميع بلدان ومناطق الجنوب. وسيعمل المكتب لتعزيز منتدى المديرين العامين على الإنترنت للحوار

لتيسير تبادل الخبرات ومضاهاة الطلبات والعروض المتعلقة بالحلول والتكنولوجيات الإنمائية؛ و

(ج) الاستفادة بصورة فعالة بخدمات النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب للقيام بصورة منهجية بعرض، وطلب، وتبادل ودعم المعرفة التقنية والتكنولوجيات ذات الصلة بالتنمية المدفوعة بالطلب، والمعقولة التكلفة، والمناسبة والمستدامة التي يمكن أن تحسن القدرات الإنتاجية، وتخلق المزيد من الوظائف وتحسن سُبل معيشة الأشخاص، وبخاصة المتعلقة بالأطفال والنساء، في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والدول النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وبالعمل بصورة وثيقة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والشركاء المهتمين الآخرين، سيستغل المكتب دور البرنامج الإنمائي بوصفه مدير نظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة لتعزيز قدرة البلدان في الانتفاع بالنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب ومحطات عمله. وسيشمل شركاء النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب الغرف الوطنية للتجارة والصناعة، والرابطات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ورابطات الأعمال النسائية، ومراكز تشجيع العلم والتكنولوجيا، وغيرها من الكيانات والمؤسسات العامة والخاصة.

النتيجة ٣. الطرائق الابتكارية للشراكات فيما بين بلدان الجنوب، والثلاثية وبين القطاعين العام والخاص وللتمويل تعبئ الموارد المالية والعينية التي تدعم زيادة الأثر الإنمائي للحلول الجنوبية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - في وثيقة نيروبي الختامية، سلمت الدول الأعضاء بالحاجة إلى تعبئة موارد كافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعت جميع البلدان القادرة على المساهمة في دعم هذا التعاون إلى القيام بذلك، من خلال صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي قرارها ٢٢٧/٦٧، شجعت الجمعية العامة المكتب بالتحديد على ”الاضطلاع بمبادرات إضافية من أجل حشد الموارد بغرض اجتذاب مزيد من الموارد المالية والعينية وتجنب كثرة ترتيبات التمويل وتشتتها في الوقت ذاته“.

٣٦ - وعلى أساس القرار أعلاه، تهدف نواتج الأنشطة الرامية إلى تحقيق النتيجة ٣ إلى ما يلي:

(أ) تمكين الشركاء الجنوبيين من زيادة حلولهم الإنمائية من خلال الخدمات التي تحفز تكوين شراكات شاملة بين القطاعين العام والخاص وتعبئة الموارد. وتحت قيادة المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، سيدعم المكتب دفع هذه الجهود إلى الأمام بتزويد مزيد من البلدان بمحطات عمل النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية وتشجيع الشركاء على الاستفادة بهذا النظام العالمي بوابة للحصول على التكنولوجيات المعقولة التكلفة والحلول الإنمائية الأخرى، وتيسير نقلها؛

(ب) تعزيز وتنظيم تعبئة المساهمات المالية والعينية في أشكال متعددة الأطراف من المساعدة الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب من خلال صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأدوات التمويل الأخرى مثل الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومرفق مجموعة بلدان البرازيل وجنوب أفريقيا والهند للتخفيف من حدة الفقر والجوع (صندوق مجموعة البرازيل وجنوب أفريقيا والهند)، ومرفق جمهورية كوريا للحد من الفقر من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا من أجل استغلال الاستثمارات الصغيرة لتحقيق عائدات كبيرة. ويرمي الهدف أيضا إلى تشجيع اشتراك وكالات متعددة وعقد ترتيبات لتقاسم التكاليف في الجهود المبذولة لتمويل زيادة الحلول؛

(ج) توسيع نطاق الدعم المقدم لإرشاد شبكات تبادل المعرفة القائمة بذاتها والتي يمتلك الجنوب زمامها و/أو مراكز التفوق بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة. ويرمي الهدف أيضا إلى تقديم دعم مستمر للمبادرات القائمة لتنمية القدرات المتبادلة بقيادة الجنوب مثل تبادل الممارسات الضريبية الناجحة فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التنمية، ومبادرة التعاون في مجال الطاقة فيما بين بلدان الجنوب ومشروع تنمية القدرات في إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي تدعمه الوكالة البرازيلية للتعاون والوكالة اليابانية للتعاون الدولي فضلا عن موقع المديرين العامين الوطنيين على الإنترنت وموقع كيانات الأمم المتحدة؛ و

(د) النهوض بتبادل المعرفة بتعاون وثيق مع جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ووكالاتها المتخصصة، وصناديقها وبرامجها فضلا عن اللجان الإقليمية في القطاعات الرئيسية ذات الأولوية المدفوعة بالطلب من خلال إرشاد مرفق عالمي لمراكز التفوق فيما بين بلدان الجنوب بقيادة البرنامج الإنمائي (شبكة) يربط ويستفيد بنقاط القوة في مراكز التفوق ذات الصلة في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما تلك التابعة للبرنامج الإنمائي مثل مركز تفوق الخدمة العامة في سنغافورة، ومركز ريو + في البرازيل

ومركز اسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية. وهذا المرفق سيكون مصمما لتعبئة الدراية الفنية الواسعة لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتلبية الطلبات المتنامية على رأس المال القائم على المعرفة والضروري لعمليات إصلاح السياسات، وتحول القطاع العام، وتسهيل التجارة، والملكية الفكرية ومهارات التفاوض بشأن براءات الاختراع فضلا عن المعلومات والأفكار المتعلقة بالتعلم من الأقران في ميادين شتى. وسيتم هذا العمل من خلال الإعداد التعاوني ونشر المطبوعات مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الآخرين، مثل سلسلة تبادل التجارب الابتكارية والتقارير التي تُستخدم كمواد توعية للتبادل المادي وعلى الإنترنت.

خامسا – إدارة البرنامج، ورصده وتقييمه

٣٧ – سيجري الاسترشاد في إدارة البرنامج، ورصده وتقييمه لإطار العمل الاستراتيجي بترتيبات البرمجة والمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في سياسات البرنامج الإنمائي وإجراءاته. ويتعين أن تكون الأنشطة المنفذة في الإطار متمشية مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فضلا عن أُطر العمل والخطط الاستراتيجية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيعمل المكتب مع مقر البرنامج الإنمائي، والمكاتب الإقليمية، والمراكز الإقليمية، والمكاتب القطرية وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، وصناديقها وبرامجها ذات الصلة فضلا عن اللجان الإقليمية لضمان التنفيذ الكامل لإطار العمل.

٣٨ – والموارد الأساسية اللازمة لتنفيذ إطار العمل الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ من المتوقع أن تبلغ ١٤،٦ مليون دولار على مدى فترة الإطار. وفي حالة عدم بلوغ مستويات مساهمات البرنامج الإنمائي الطوعية المستويات المقررة المبينة في الوثيقة DP/2013/41 البالغة ١ ٧٥٠ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ومبلغ ١ ٨٥٠ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ستدعو الحاجة إلى تخفيض مخصصات الموارد الأساسية. ومع ذلك، فيما يتعلق بالبند المدرج في الميزانية المتكاملة لبرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أدخل مقرر المجلس التنفيذي ٢٨/٢٠١٣ آلية حماية فيما يتعلق بالأثر الذي يمكن أن ترتبه التخفيضات. وهذا يضمن أن المخصصات السنوية للموارد الأساسية لبرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لن تنخفض أقل من ٣,٥ مليون دولار في السنة على مدى فترة الإطار، بمجموع يبلغ ١٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٣٩ – وخلال نفس الفترة، يهدف المكتب إلى تعبئة ٢٠ مليون دولار إضافي في الموارد الأخرى (غير الأساسية) لتكملة الموارد (الأساسية) العادية من خلال: (أ) زيادة المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ و (ب) المساهمات الخاصة

لـصندوق بيريـرز – غيريـرو الاسـتئماني؛ و (ج) تقاسـم التكـاليف مـع طـرف ثالـث؛ و (د) التمويل الموازي؛ و (هـ) التمويل المباشر؛ و (و) ترتيبات إدارة الصناديق الخاصة، مثل مرفق مجموعة بلدان البرازيل وجنوب أفريقيا والهند للتخفيف من حدة الفقر والجوع. وستشكل الشراكات والأنشطة الابتكارية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جزءا لا يتجزأ من استراتيجية تعبئة الموارد.

٤٠ – وسيكون الأداء العام للمكتب خاضعا للاستعراض والتقييم من الدورات التي تعقدها كل سنتين اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. أما التقارير السنوية للأمين العام بشأن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تقدم للجمعية العامة فإنها ستقيِّم الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسينفذ المكتب بكل دقة نظام الإدارة المالية، وسيحدد ميزانيات المشاريع والبرامج، وسيقدم بانتظام تقارير بشأن المصروفات ومعدلات إنجاز المشاريع لضمان أن يكون التنفيذ في طريقه الصحيح. وسينشئ المكتب مجلسا مشتركا بين الوكالات معنيا بالنتائج للمساعدة في ضمان فعالية تنفيذ إطار العمل الاستراتيجي. وسيُجرى استعراض في منتصف المدة وتقييم نهائي وفقا لسياسات البرنامج الإنمائي وإجراءاته.

المرفق – إطار النتائج والموارد لإطار العمل الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

الهدف ١ – بيئة فعالة مساعدة للسياسات تسمح للشركاء بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمشاركة فيهما كعنصر مكمل للتعاون فيما بين الشمال والجنوب.

نتائج الإطار الاستراتيجي	نواتج الإطار الاستراتيجي		مؤشرات نواتج الإطار الاستراتيجي	الشراكات	الموارد الإرشادية (بدولارات الولايات المتحدة)
النتيجة ١: عمليات معززة متعددة الأطراف لصنع السياسات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تنهض بمنظورات الجنوب، وخطته الإنمائية ونُهجه في العمليات الرئيسية الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات وتعزز ترابط وتنسيق دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	**الناتج ١-١**: لدى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب معلومات هامة لاتخاذ قرارات مدروسة بشأن سياسات واستراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	١-١-١:	عدد التقارير التحليلية القائمة على الأدلة والمتاحة بشأن الاتجاهات الجديدة، والفرص والتحديات أمام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (تقارير الأمين العام؛ وتقارير مدير البرنامج إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمجلس التنفيذي).		٥ ١١٠ ٠٠٠ (٣٥ ٪ من الموارد العادية)
		١-١-٢:	متوسط عدد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المساهمة في التقارير المتعلقة بالمداولات الحكومية الدولية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.		٢ ٠٠٠ ٠٠٠ (١٠ ٪ من الموارد الأخرى)
		١-١-٣:	عدد الحوارات التي أجريت بشأن السياسات القائمة على القضايا وموجزات السياسات التي قُدمت بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.		
		١-١-٤:	عدد تقارير الخبراء بشأن المجالات المواضيعية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.		
		١-١-٥:	الدعم المقدم لمجموعات الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لإجراء حوار فعال فيما بينها.		
	الناتج ١-٢: وضع آليات للجنة رفيعة المستوى أكثر شمولا ومنظمة منهجيا من أجل توجيه السياسات وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة.	١-٢-١:	تقرير الأمين العام المتضمن توصيات محددة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المكتب بوصفه القائم بأعمال السكرتارية للجنة الرفيعة المستوى.		
		١-٢-٢:	عدد المشاورات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بتحسين الترتيبات العملية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفعاليتها.		
		١-٢-٣:	وجود برنامج عمل متعدد السنوات للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.		

	النـاتج ١-٣: إدمـاج النـهج المتبعـة فيمـا بـين بلـــدان الجنـــوب في سياسـات جهـاز الأمـم المتحـــدة الإنمـــائي وأنشطته التنفيذية.	١-٣-١: النسبة المئوية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة التي أدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بها من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وخطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، و ''توحيد الأداء'' وأدوات البرمجة/التخطيط الأخرى.	
		١-٣-٢: عدد أحداث التعلم فيما بين الوكالات التي تدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خطتها على الصعيدين الوطني والإقليمي.	
		١-٣-٣: تحديث المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي استنادا إلى الدروس التي استفادت بها مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك اللجان الإقليمية.	
		١-٣-٤: النسبة المئوية لأفرقة المنسقين الإقليميين (أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة) المشاركة من أجل إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية، والإقليمية والأقاليمية.	
		١-٣-٥: النسبة المئوية لمكاتب المنسقين المقيمين القادرة على تلبية احتياجات تنمية القدرات لمراكز التنسيق الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد القطري.	
الهدف ٢ – يمتلك الشركاء الجنوبيون الآليات والقدرات المؤسسية لبدء، وإدارة، وتنسيق وتنفيذ مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بكفاءة وبفعالية.			
النتيجـــة ٢: تعزيـــز القدرات المؤسسية للدول الأعـضاء، ومؤسـسات منظومـة الأمـم المتحـدة والشركاء الآخرين لبدء، وإدارة، وتنسيق وتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة فعالة.	**النـاتج ٢-١:** يمكن أن يحصل شركاء التنمية بما في ذلك حكومات الجنوب، وصانعو السياسات، والمتخصصون وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على معرفة عالية الجودة، استعرضها القرناء بشأن الممارسات فيما بين بلدان الجنوب والممارسات الثلاثية.	٢-١-١: تجميع ما لا يقل عن ٣٠٠ من منتجات المعرفة وحلول التنمية، وتوثيقها وتبادلها بصورة منهجية تغطي القطاعات الرئيسية ذات الأولوية.	٥ ٨٤٠ ٠٠٠ (٤٠ ٪ من الموارد العادية)
		٢-١-٢: عدد الحكومات، وصانعي السياسات والمتخصصين في الجنوب الذين ينشؤون قوائمهم المواضيعية للحلول والدراية الفنية الجنوبية من خلال الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضيف ١ ٠٠٠ خبير جنوبي آخرين إلى قائمة خبراء الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.	
		٢-١-٣: عدد البلدان الجنوبية المشتركة في برامج تبادل المعرفة ليتعرف صانعو سياساتها أو مسؤولوها الحكوميون أو ممارسو التنمية على خبرات وحلول بعضهم البعض.	٤ ٠٠٠ ٠٠٠ (٢٠ ٪ من الموارد الأخرى)

	٢-١-٤:	وجود دراسة بشأن إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تكون متاحة للمتخصصين فيما بين بلدان الجنوب.
	٢-١-٥:	عدد بوابات التعاون فيما بين بلدان الجنوب المملوكة إقليميا على الإنترنت المنشأة للإنتاج المشترك للمعرفة وتبادلها.
الناتج ٢-٢: يمكن وصول الشركاء الجنوبيون ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى آليات/وسائل لإلقاء الضوء على الحلول وإقامة شراكات لزيادة حلولها الإنمائية الناجحة.	٢-٢-١:	ما لا يقل عن ٢٠٠ من الحلول الابتكارية والقائمة على الأدلة للأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة المستهدفة لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الحلول الثلاثية، والتي استعرضها الأقران والتي أُلقي عليها الضوء في معرض الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وزاد ما لا يقل عن ٦٠ من هذه الحلول عن طريق النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، رهنا بتوفر الموارد.
	٢-٢-٢:	عدد المشتركين في المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبالغ الأموال المعبأة للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب.
	٢-٢-٣:	عدد المعارض العالمية للتنمية فيما بين بلدان الجنوب والمعارض الإقليمية/المواضيعية المنظمة بتنسيق دقيق مع الشركاء الرئيسيين والوكالات/الحكومات المضيفة، مع الاشتراك النشط للقطاع الخاص والمجتمع المدني.
	٢-٢-٤:	عدد الحوارات المتعلقة بالسياسات ومنتديات تبادل المعرفة بين المديرين العامين الوطنيين للتعاون الإنمائي (الجنوب والشمال) التي عقدها، بناء على طلبهم، المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين البلدان النامية للتمكين من التعلم من الأقران وتنمية القدرات المتبادلة واستكشاف إمكانية التكامل.
	٢-٢-٥:	عدد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتبادل الخبرات، وتُيسر الحوار والمناقشات الإلكترونية، وتضاهي الطلبات على الحلول الإنمائية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعرضها.
الناتج ٢-٣: يمكن أن يصل الشركاء الجنوبيون إلى برنامج لمعاملات التكنولوجيا المستدامة والفعالة من حيث	٢-٣-١:	عدد البلدان التي تقدم الدعم للسياسات، والدعم المؤسسي، والتقني و/أو المالي لمحطات عمل النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب المملوكة للبلدان تضاعف من العدد الحالي البالغ ٣٦.

التكاليف فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	٢-٣-٢: إدراج ما لا يقل عن ٥٠٠ من التكنولوجيات المناسبة في القوائم، ومضاهاة ١٠٠ وزيادة ٥٠ رهنا بتوافر التمويل من القطاع الخاص.		
	٢-٣-٣: يمكن لما يبلغ ٢٥ من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة الوصول إلى النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب واستخدامه بناء على الطلب.		
	٢-٣-٤: عدد غرف التجارة والصناعة الوطنية، والرابطات الصغيرة والمتوسطة الحجم (بما في ذلك الرابطات النسائية للأعمال، ومراكز تشجيع العلم والتكنولوجيا، والكيانات أو المؤسسات العامة والخاصة) التي تستخدم النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب.		
الهدف ٣ – مبادرات ابتكارية يمتلك الجنوب زمامها ومتعددة الشركاء تؤدي إلى تزايد الأثر الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.			
النتيجة ٣: الطرائق الابتكارية للشراكات فيما بين بلدان الجنوب، والثلاثية وبين القطاعين العام والخاص وللتمويل تعبئة الموارد المالية والعينية التي تدعم زيادة الأثر الإنمائي للحلول الجنوبية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.	**النواتج ٣-١**: وضع وتعزيز الطرائق الابتكارية للشراكات فيما بين بلدان الجنوب، والثلاثية وبين القطاعين العام والخاص لتأمين الموارد العينية والمالية لدعم زيادة الأثر الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	٣-١-١: مقدار الأموال المتاحة على الصعيد العالمي عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومرفق مجموعة بلدان البرازيل وجنوب أفريقيا والهند للتخفيف من حدة الفقر والجوع وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لدعم زيادة الحلول المؤكدة.	٣ ٦٥٠ ٠٠٠ (٢٥ ٪ من الموارد العادية) ١٤ ٠٠٠ ٠٠٠ (٧٠ ٪ من الموارد الأخرى)
		٣-١-٢: عدد اتفاقات الشراكات التي عُقدت مع مؤسسات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.	
		٣-١-٣: عدد المبادرات الابتكارية للشراكات فيما بين بلدان الجنوب والثلاثية، التي يمتلك الجنوب زمامها والقائمة بذاتها التي أطلقت ونُفذت مع التزام الشركاء بتقديم الموارد، ولا سيما من البلدان التي بادرت بها ودافعت عنها.	
		٣-١-٤: مقدار الأموال غير الأساسية المتاحة لدعم مبادرات الأمين العام على نطاق المنظومة (بما فيها المتعلقة بالقضاء على الفقر) الموجهة إلى الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق والتنمية المستدامة في المستقبل فضلا عن مبادرات تحدي القضاء على الجوع، و ''لكل امرأة، ولكل طفل''، و ''الطاقة المستدامة للجميع''.	